S/2009/246*

الأمم المتحدة



Distr.: General
22 May 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق)، والتي يحيل بها التقرير الخامس والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

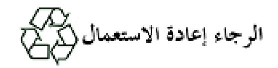
وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

220509 220509 09-33508 (A)





المرفـق

الرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير الخامس والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو أن تتفضلوا بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو أول تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي التقرير الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وسأكون مسرورا بتقديم المزيد من المعلومات إذا احتجتم أنتم أو احتاج أي عضو في المجلس إلى الحصول على أي معلومات تتجاوز ما يشتمل عليه التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

الضميمة

التقرير الخامس والثلاثون للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ – ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وخلال الأشهر الستة الأخيرة، حققت البوسنة والهرسك تقدما محدودا بشأن برنامجها الإصلاحي. فقد هيمن الخطاب القومي المناهض لاتفاق دايتون، الذي يطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري، على الرغم من جهود ثلاثة من الزعماء السياسيين من أجل بدء عملية حوار ووفاق. وقد استمر حدوث تحديات لسلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. ويجدر بالذكر خاصة الهجمات المستمرة التي تشنها حكومة جمهورية صربسكا على مؤسسات الدولة واختصاصاتها وقوانينها.

وقد أحرز قدر من التقدم صوب تلبية المتطلبات التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للتحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، كان أهمها اعتماد تعديل دستوري يدمج مقاطعة برتشكو في دستور البوسنة والهرسك ويكفل إمكانية لجوئها إلى المحكمة الدستورية. وقد اعتمدت البوسنة والهرسك أيضا استراتيجية بشأن جرائم الحرب وأيدت تنفيذ خطط عمل استراتيجية الإصلاح الوطني لقطاع العدالة.

وما فتئت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تسهم في تهيئة جو من السلامة والأمن في البوسنة والهرسك. وتعد البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي عاملا رئيسيا من عوامل إعادة الطمأنينة في البوسنة والهرسك في وقت ما برح فيه الموقف السياسي هشا.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو أول تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالبوسنة والهرسك) في ٢٦ آذار/مارس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة في الماضي، يقيّم هذا التقرير التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويستعرض التطورات التي حدثت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم تقييمي لتنفيذ الولاية المنوطة بي في أهم المجالات. وبالنظر إلى قرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٨ الذي يحدد خمسة أهداف وشرطين يجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن تحققها قبل إمكان الانتهاء من الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، فقد ركزت جهودي على تيسير تحقيق التقدم في هذه المجالات. على أنني كرست وقتي أيضا للتصدي للتطورات السلبية، لا سيما الخطاب المناهض لاتفاق دايتون الذي يطعن في سيادة البلد وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري فضلا عن الهجمات ذات الصلة على مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك.

ثانيا – آخر التطورات السياسية

الجو السياسي العام

٢ – في الجهود التي أفضت إلى عقد اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقع ميلوراد دوديك زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، وسليمان تيهيتش زعيم حزب العمل الديمقراطي، ودراجان سوفيتش زعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، ما يسمى اتفاق برود الذي يعالج الإصلاح الدستوري، وهدف تسوية ملكية الدولة من أجل التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وتنفيذ المرفق ٧ فيما يتعلق بتنظيم تعداد للسكان، والتوصل إلى حل دستوري لإمكانية لجوء مقاطعة برتشكو إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، والمجلس الضريبي للبوسنة والهرسك والمسائل المتعلقة بالميزانية. وقد أظهر هذا الاتفاق فضلا عن الاجتماعات اللاحقة للزعماء الثلاثة إبان الأشهر التالية، استعدادهم البادي للتوصل إلى وفاق وإحراز تقدم نحو المسائل السياسية الهامة، بما فيها الأهداف والشرط التي ما زال يتعين تحقيقها من أجل التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

٣ – وعلى الصعيد الإيجابي، أسهمت تلك المناقشات في ضمان إقرار ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ في شهر كانون الثاني/يناير والاتفاق فيما بين الزعماء السياسيين على تعديل لدستور البوسنة والهرسك يكفل إمكانية لجوء مقاطعة برتشكو على المحكمة الدستورية

للبوسنة والهرسك. وفي ٢٦ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك التعديل المتعلق بمقاطعة برتشكو، وهو أول تغيير يطرأ على دستور البوسنة والهرسك منذ توقيع اتفاق دايتون، وبتأييد من الأغلبية الكبرى للأحزاب في البرلمان.

٤ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات الإيجابية، استمر الخطاب الانقسامي القومي الذي يطعن في سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بجانب إجراءات وبيانات من جهات فاعلة في البوسنة والهرسك تطعن في سلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وأدت المناقشات غير الصائبة بشأن تنظيم أراضي البلد مستقبلا كجزء من المشاورات حول الإصلاح الدستوري الأولي إلى جعل جميع الأطراف تعود إلى اتخاذ مواقفها المتطرفة وتذهب في بعض الحالات إلى أبعد مما طالبت به من قبل. وقد زاد ذلك من تضييق المجال أمام التوصل إلى وفاق. وفي عدد من المجالات، تواصلت المحاولات الرامية إلى العدول عن الإصلاحات السابقة وتقويض المؤسسات القائمة على مستوى الدولة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المسؤولون والمؤسسات في جمهورية صربسكا خطوات وأصدروا بيانات تعزز فكرة انفصال جمهورية صربسكا من البوسنة والهرسك في نهاية المطاف. وتضمنت هذه الخطوات منهاج عمل رسمي لجمهورية صربسكا من أجل التغيير الدستوري، يتنبأ بأن تصبح البوسنة والهرسك ”اتحادا من دول مستقلة“ ويشير إلى إمكانية استشارة مواطني هذا الكيان بشأن ”هيكل الدولة“ أو ”الوضع الدستوري“ لجمهورية صربسكا. وفي شهر شباط/فبراير، اعتمد الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل برئاسة ميلوراد دوديك قرارات تدعو إلى إجراء مناقشات حول إمكانية أن ”يعرب المواطنون عن إرادتهم“ بشأن ما إذا كانوا ”يؤيدون وجود جمهورية صربسكا داخل إطار دايتون الإقليمي والسياسي“. وفي الشهر نفسه، قدم رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل اقتراح حزبه للإصلاح الدستوري في وسائط الإعلام. وقد استند منهاج العمل إلى عدد من ”الإنذارات“ التي تضمنت الحق في إجراء استفتاء بشأن استقلال جمهورية صربسكا في غضون ثلاثة أعوام. وفي شهر نيسان/أبريل، أعرب دوديك لإذاعة ”أوروبا الحرة“ عن الرأي القائل بأن الظروف ستكون مهيأة يوما ما كي تحذو جمهورية صربسكا حذو كوسوفو وتنفصل عن البوسنة والهرسك.

٦ - وقد زادت سلطات جمهورية صربسكا وأحزابها الحاكمة من تعقيد الموقف السياسي بالطعن في قانونية وسلامة القرارات التي يتخذها الممثل السامي. وشملت هذه الخطوات رسالة بعثت بها حكومة جمهورية صربسكا في شباط/فبراير ٢٠٠٩، متخطية مؤسسات

الدولة، إلى مجلس الأمن، تذكر فيها أنه ''... ليس ثمة أساس قانوني لاستمرار ممارسة هذه السلطات القطعية؛ كما أن استخدامها يعد انتهاكا لدستور البوسنة والهرسك، واتفاقات دايتون، ومعاهدات دولية أخرى، والمبادئ العامة للقانون الدولي''. وفي دورة للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عقدت في نيسان/أبريل، وفي محاولة أخرى لتحويل الانتباه بعيدا عن المسائل والإصلاحات السياسية المحدودة، زعم رئيس الوزراء دوديك أن ''استقرار البوسنة والهرسك يتهدده أشد الأخطار بفعل النشاط الطويل الأجل وغير المشروع لمكتب الممثل السامي'' وكرر تأكيده أن قرارات المكتب وإجراءاته ليس لها أساس في اتفاق دايتون للسلام أو بمقتضى القانون الدولي. فقد اتخذت هذه الخطوات بالرغم من الرسالة التذكيرية الواضحة للأطراف من المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم مرة أخرى في آذار/مارس، بأن تفي بالتزاماتها وتكفل التعاون التام مع الممثل السامي.

٧ - وقد أدت التطورات في تحقيق متواصل يجريه المدعي العام للبوسنة والهرسك ووكالة الدولة للتحقيق والحماية في ادعاءات أفعال إجرامية لرئيس وزراء جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وآخرين إلى رد فعل سياسي جاء من المسؤولين في جمهورية صربسكا وممثلين من الجمهورية داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك تهديدات بالانسحاب من جانب واحد من مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك. وقد أثار ردود الأفعال غير المقبولة هذه تقديم تقرير للتحقيق من وكالة الدولة للتحقيق والحماية إلى المدعي العام دون توجيه أية اتهامات رسمية.

٨ - وقد أضعفت هذه التطورات إمكانية تحقيق تقدم ذي شأن بشأن البرنامج التشريعي، بما في ذلك الإصلاحات اللازمة لإحراز مزيد من التقدم صوب الاتحاد الأوروبي، ورفع القيود عن التأشيرات، والإصلاحات المتفق عليها المنبثقة عن اتفاق برود. وقد ركزت عملية ''برود'' الأضواء على الانقسامات داخل سياسات البوسنة والهرسك بين حزب العمل الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك، فضلا عن الانقسامات داخل حزب العمل الديمقراطي. وفي كانون الأول/ديسمبر، ألقى رئيس حزب العمل الديمقراطي، سليمان تيهيتش، خطابا دعا فيه إلى إحداث تغير في سياسات البوسنة، بالابتعاد عن فلسفة الضحايا والسير نحو مشاركة عملية مع ممثلي الشعبين الآخرين الأساسيين، من أجل تيسير التوصل إلى الحلول الوسط اللازمة لتحريك البلد قدما إلى الأمام. ولقد عرّض تيهيتش نفسه، من خلال دعمه المستمر لعملية ''برود''، للهجوم من داخل حزبه وخارجه. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أعلن بكير أيزتبيجوفيتش، ابن مؤسسة حزب العمل الديمقراطي عليه أيزتبيجوفيتش، وعدنان ترزيتش، الرئيس السابق لمجلس الوزراء، أنهم سيتحدون تيهيتش في السباق على منصب رئيس حزب العمل الديمقراطي الذي سيحسم في مؤتمر الحزب في أواخر شهر أيار/مايو.

٩ - وإلى جانب التوتر السياسي المتواصل، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة فعلا في البلد. وكانت إصابة الاتحاد أشد ما تكون، بسبب جهازه الإداري المتضخم والتزاماته غير الواقعية حيال الاستحقاقات الاجتماعية، ولا سيما تجاه قدامى المحاربين، مما جعله يوشك على الانهيار الاقتصادي. وفي آذار/مارس، اضطرت الحكومة إلى اقتراض عدة ملايين ماركا قابلة للتحويل في قروض تجارية من عدد من المصارف الخاصة. ولقد صحب تكهن وسائط الإعلام بالانهيار المالي الوشيك للاتحاد أنباء متكررة عن تصويت منتظر بعدم الثقة في الحكومة. وفي نيسان/أبريل، وجهت محكمة مقاطعة سراييفو الاتهام إلى رئيس وزراء الاتحاد، نجادير انكوفيتش عضو حزب العمل الديمقراطي، بإساءة استخدام منصبه، الأمر الذي أفضى إلى المطالبة باستقالته، بما في ذلك من رئيس الحزب الذي ينتمي إليه. وقد وجه أيضا اتهام إلى رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان سوفيتش، في شهر نيسان/أبريل.

١٠ - ولم تترجم المشاركة السياسية على الصعيد الوطني بين تيهيتش وسوفيتش إلى اتفاق بين أكبر حزبين بوسني وكرواتي بشأن انتخاب رئيس بلدية جديد في موستار, وظلت موستار حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وبعد انقضاء ستة أشهر على انتخابات البلدية في عام ٢٠٠٨، بدون رئيس بلدية. ومع تواصل المناقشات بشأن الإصلاح الدستوري وتوقعات وسائط الإعلام حول احتمال إدخال تعديلات في المستقبل على نظام كل من البوسنة والهرسك والاتحاد، فإن استمرار إخفاق الأطراف في موستار في التوصل إلى اتفاق يؤثر سلباً على الوضع في المدينة.

١١ - وفي نيسان/أبريل، تحقق إنجاز أولي في المساعي التي تبذل لإيجاد تسوية مقبولة ومستدامة لمسألة تخصيص ممتلكات الدولة، وهي تسوية يتلقى بموجبها كل مستوى حكومي الممتلكات المطلوبة للاضطلاع بصلاحياته. وإيجاد تسوية مقبولة ومستدامة لممتلكات الدولة هو الهدف الثاني من الأهداف الخمسة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وقد تحقق هذا الإنجاز عندما اتخذ مجلس الوزراء في نهاية المطاف الخطوات للشروع في إعداد جرد لممتلكات الدولة، إثر ضغوط من المجتمع الدولي دامت شهوراً.

١٢- وكما أشير إليه سابقا، فقد تناول اتفاق برود المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر والاجتماعات اللاحقة مسائل الإصلاح الدستوري. واستهلت المناقشات التي جرت خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عملية مناقشة هذا الإصلاح عن طريق الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، مع قيام رؤساء الأحزاب الثلاثة بالتوقيع على مبادرة

لإدخال تعديلات على دستور البوسنة والهرسك وإحالتها إلى البرلمان، وهي مبادرة اقترحت في جملة أمور أن تعد التجمعات الحزبية مع أعضاء وفود أخرى مشروع قرار عن البدء بمحادثات الإصلاح يعرض على كل مجلس برلماني للموافقة عليه.

١٣ - وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية التمهيدية الأولى، فقد كشف الاجتماع الثالث لزعماء اتفاق برود الذي عقد في بانيا لوكا في كانون الثاني/يناير عن انقسامات عميقة بين الزعماء في رؤيتهم لنظام البلد مستقبلا. واتفق الزعماء على إعادة تنظيم البوسنة والهرسك على أساس أربع وحدات إقليمية تشكل ''المستوى المتوسط'' للحكومة، إلا أنه سرعان ما أظهرت وسائط الإعلام أن أوجه فهم ما يقصد بهذه الصيغة في الواقع العملي متناقضة كلياً. وأثار اتفاق بانيا لوكا نقاشاً عاماً حامياً وزاد من حدة التوترات السياسية، الأمر الذي أدى إلى تأخر المناقشات المتعلقة بالإصلاح الدستوري. وعندما استأنف زعماء اتفاق برود الاجتماع في منتصف شباط/فبراير، في موستار، لتبادل خططهم بشأن الإصلاح الدستوري، أطلق رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل مجموعة من الإنذارات لزملائه فباءت المحادثات بالفشل. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الاستنتاجات التي اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في منتصف شباط/فبراير عدم الاستعداد لقبول التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تعزز سلطة مؤسسات الدولة وفعاليتها وأن تزيد من قدرة البوسنة والهرسك على المشاركة في عملية التكامل الأوروبي - الأطلسي.

١٤ - وينبغي أيضاً النظر إلى الإجراءات التي اتخذتها أحزاب جمهورية صربسكا ومؤسساتها بشأن الإصلاح الدستوري في ضوء مزاعم مخادعة في وسائط الإعلام مفادها أن دولة البوسنة والهرسك قد اغتصبت لنفسها مسؤوليات خاصة بالكيانات. وتلقى مكتب الممثل السامي في شباط/فبراير قائمة تتضمن ٦٤ بنداً إثر طلبات رسمية متكررة أخذ مكتب الممثل السامي يقدمها منذ شهر آب/أغسطس إلى سلطات جمهورية صربسكا كي تقدم قائمة بالصلاحيات التي زعم ممثلو جمهورية صربسكا في وسائط الإعلام أنها نُقلت بصورة غير مشروعة إلى دولة البوسنة والهرسك. وقد وسع نطاق هذه القائمة لتتضمن ٦٨ بنداً مزعوماً واعتمدت بوصفها ''معلومات'' مقدمة من حكومة جمهورية صربسكا وأرسلت إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، التي ما فتئت تناقش هذه الوثيقة.

١٥ - وتتضمن قائمة جمهورية صربسكا عدداً من المسؤوليات التي أدرجت صراحةً في الدستور على أنها مسؤوليات خاصة بالبوسنة والهرسك (بما فيها مسائل تتصل بالهجرة واللجوء، واستيراد الأسلحة وتصديرها والإنفاذ المشترك للقانون الجنائي بين الكيانات). وقد تعرضت بعض المسائل المدرجة لطعون بالفعل أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

التي قررت أن التشريعات على مستوى البوسنة والهرسك التي تغطي تلك المسائل هي تشريعات تتواءم مع توزيع الاختصاصات المنصوص عليها في الدستور. كما أن القائمة مضللة من حيث زعمها أنه حدثت عمليات لنقل الاختصاصات في مجالات تناقش فيها التشريعات على مستوى البوسنة والهرسك، لكنها لم تعتمد بسبب أنماط مختلفة من العراقيل التي يضعها مندوبون منتخبون من جمهورية صربسكا. وعدد من هذه العمليات هي مسائل يجب اعتمادها على مستوى البوسنة والهرسك من أجل تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب أو الامتثال لوثيقة الشراكة الأوروبية.

١٦ - وفي واقع الأمر أن الكيانات قد وافقت على نقل بعض المسؤوليات الدستورية إلى الدولة في أربع مناسبات فقط، وقد فعلت ذلك وفقاً لما ينص عليه الدستور. ويبدو عموماً أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وسلطات جمهورية صربسكا مصممان على الحد من الإصلاح الدستوري الهام، ويسعيان في الوقت ذاته إلى توسيع نطاق اختصاصات جمهورية صربسكا عبر ادعاءات كاذبة بأن الدولة اغتصبت بصورة غير مشروعة صلاحيات الكيان.

١٧ - وعلى الرغم من هذه النكسات، نجح تميتش، رئيس حزب العمل الديمقراطي ونائب رئيس مجلس الشعب للبوسنة والهرسك، سليمان تيهيتش، في التوصل إلى اتفاق في ذلك المجلس للشروع في مناقشات برلمانية بشأن إصلاح الدستور. ومع أن مندوبي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل قد صوتوا بتأييد ذلك، فقد رفض قادة الحزب في مجلس النواب قرار زملائهم في مجلس الشيوخ بوصفه متعارضا مع مصالح جمهورية صربسكا. وعموماً، ما زال حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي مصممين على الالتزام بما اتفق عليه (أو ما يفترض أنه اتفق عليه) أثناء عملية برود، بينما ينحو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل إلى التراجع والتذرع بطلب مفاده أن يكون للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الدور الأساسي في أية مناقشات للإصلاح الدستوري.

١٨ - وأحد الدروس المستفادة من فشل ''صفقة نيسان/أبريل'' في عام ٢٠٠٦ هو أنه ينبغي ألا تمتد المفاوضات المتعلقة بالإصلاح الدستوري إلى عام انتخابات، حين ينتظر أن تعلق نبرة الخطاب الوطني، ويضيق مجال الوفاق، ويصبح احتمال الفشل - وخطر حدوث أضرار تبعية للوضع السياسي - كبيرا. وبما أن عام ٢٠١٠ هو عام انتخابات أخرى، فإن الوقت المتوفر في عام ٢٠٠٩ لإدخال تعديلات دستورية معقولة، لا ريب في حاجة البلد إليها، سيكون محدوداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يكاد يكون مؤكدا أن أي تعديلات دستورية تجري في نهاية المطاف ستؤثر على قواعد الانتخاب وتستوجب تعديلات لاحقة لقانون الانتخاب.

ثالثا – متطلبات الشراكة الأوروبية ورفع القيود عن التأشيرات

١٩ – على الرغم من الالتزام المعلن بجدول أعمال الاتحاد الأوروبي، فإن المؤسسات الحكومية أحرزت تقدما غير كافٍ فيما يتعلق بإصلاحات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك سوى ٦ قوانين إصلاح صادرة عن الاتحاد الأوروبي[١]، وأحرز تقدما محدودا في تنفيذ المتطلبات الأخرى للاتحاد الأوروبي[٢]، بينما اعتمدت الجمعية البرلمانية[٣] اعتمادا تاما خمسة من هذه القوانين التي اعتمدها مجلس الوزراء ولم تتمكن من اعتماد أحدها نظرا لاعتراض المندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا[٤].

٢٠ – وظلت الدولة والكيانات تعتمد التشريعات بشكل غير منسق. وكان من بواعث القلق بوجه خاص عدم تنسيق جمهورية صربسكا مع السلطات الحكومية وغيرها من السلطات في البلد فيما يتعلق بعملية التكامل الأوروبي. وشملت عرقلة جمهورية صربسكا لمتطلبات الاتحاد الأوروبي اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في كانون الثاني/يناير مشروع قانون لجمهورية صربسكا بشأن المساعدة الحكومية في القراءة الأولى، رغم أن الاتفاق المؤقت ينص بوضوح على أن المساعدة الحكومية لن تُنظم إلا على صعيد البوسنة والهرسك.

---

(١) اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك القانون المتعلق بإطار سياسات القطع الأجنبي في البوسنة والهرسك، وقانون الإيجار التمويلي، وقانون تنفيذ العقوبات الجنائية، والاحتجاز وغير ذلك من التدابير، والقانون المتعلق بتعديلات قانون مسؤولي الشرطة، والقانون المتعلق بتعديلات قانون إنشاء وكالة البوسنة والهرسك لائتمانات التصدير، وقانون المنافسة، والقانون المتعلق بتعديلات قانون المشتريات العامة، وقانون المكوس، وقانون مكافحة التمييز.

(٢) اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارا يعين بموجبه المديرين ونائبي المديرين في ثلاث من وكالات الشرطة المستهدفة في قوانين إصلاح الشرطة؛ وخطة وبرنامج التعليم في شؤون الاتحاد الأوروبي لموظفي مديرية التكامل الأوروبي وغيرها من المؤسسات الحكومية؛ وتحليل درجة تنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩؛ وقرار تعيين أعضاء معهد البوسنة والهرسك للتوحيد القياسي؛ وقرار تعيين مدير ونائب مدير وكالة الأدوية والأجهزة الطبية وأعضاء مجلس خبراء الوكالة؛ وقرار بدء استعدادات رسمية لإجراء تعداد سكاني، واستراتيجية في مجال الهجرة واللجوء وخطة عمل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١؛ واستراتيجية حكومية للإشراف على المخدرات، ومنع إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها في البوسنة والهرسك للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣؛ واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وقرار إنشاء وحدة تنسيق مركزية تابعة لوزارة المالية والخزانة؛ وقرار إنشاء المجلس الاستشاري للزراعة والتغذية والتنمية الريفية في البوسنة والهرسك.

(٣) قانون حماية الحيوانات ورفاهها، وقانون الكائنات المحورة وراثيا، وقانون تنفيذ العقوبات الجنائية والاحتجاز وغير ذلك من التدابير، والقانون المتعلق بتعديلات قانون مسؤولي الشرطة، وقانون الملاحة الجوية.

(٤) القانون المتعلق بوكالة تنمية مجتمع المعلومات.

٢١ - وكجزء من برنامج عام لبلدان غرب البلقان، زودت المفوضية الأوروبية البوسنة والهرسك بخريطة طريق لرفع القيود عن التأشيرات. والهدف من خريطة الطريق هو تحديد المتطلبات التي يجب على البوسنة والهرسك أن تستوفيها لكي تتيح للمفوضية أن تقدم اقتراحا إلى المجلس لرفع التزام التأشيرة بالنسبة إلى البوسنة والهرسك. وتتضمن خريطة الطريق لزيادة رفع القيود، على نحو يتجاوز الاتفاق الحالي لتيسير التأشيرات والسماح بدخول العائدين، متطلبات في مجالات أمن الوثائق، والهجرة غير القانونية، والنظام العام والأمن، والعلاقات الخارجية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت المفوضية الأوروبية في تقرير التقييم المتعلق بتنفيذ خريطة الطريق لرفع القيود عن التأشيرات، الذي أصدرته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تدابير محددة يجب أن تتخذها البوسنة والهرسك. وفي آذار/مارس، نهضت المفوضية بأعباء بعثات خبراء لإجراء المزيد من التقييمات للأنشطة التي تضطلع بها البوسنة والهرسك في الوفاء بمتطلبات خريطة الطريق.

٢٣ - وقد أحدثت العراقيل التي اعترضت اعتماد التشريعات الحكومية أثرا سلبيا على تلبية الشروط المحددة في خريطة الطريق المتعلقة برفع القيود عن التأشيرات. وفي نيسان/أبريل، خاطبت المفوضية الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك منوهة بوجود عدد من القضايا العالقة ومشيرة إلى ستة قوانين عالقة للبوسنة والهرسك، فضلا عن تنفيذ قوانين إصلاح الشرطة. وقد جرت عرقلة خمسة من هذه القوانين في البرلمان نظرا لمعارضة أحزاب جمهورية صربسكا، بما في ذلك القوانين المتعلقة بمراقبة الحدود، وبالأسلحة، وبنقل المواد الخطرة، وبالمساعدة القانونية الدولية، وبمراقبة حركة الأسلحة والمعدات العسكرية[٥].

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك خطوات لإنشاء الأجهزة الجديدة للشرطة الحكومية المنصوص عليها في قوانين إصلاح الشرطة لعام ٢٠٠٨.

٢٥ - وفي شباط/فبراير، عين مجلس الوزراء مديري ونائبي مديري وكالة تحقيقات وخبرات الطب الشرعي ووكالة دعم الشرطة، ونائب مدير وكالة التعليم والتدريب العالي للموظفين. واتخذ مجلس الوزراء أيضا قرارا بشأن مقاعد الوكالات السابقة الذكر. وسيتعين اختيار مدير وكالة التعليم والتدريب العالي من جديد.

---

(٥) باستثناء آخر هذه القوانين، الذي لا يزال عالقا في مجلس الشعوب للبوسنة والهرسك، باءت كل هذه القوانين بالفشل في الجمعية البرلمانية.

٢٦ - وفشلت محاولة إنشاء المجلس المستقل ومجلس الشكاوى العامة في أواخر آذار/مارس نظرا لمعارضة أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والحزب الديمقراطي الصربي في مجلس الشعوب للبوسنة والهرسك، مما يستوجب تكرار الإجراء المتعلق بتعيين أعضاء هذين المجلسين. ومن الضروري تشكيل المجلس المستقل لاستئناف العملية المعلقة لتعيين المدير ونائبي المدير في مديرية تنسيق أجهزة الشرطة.

٢٧ - وكان الأجل النهائي القانوني المحدد للتعيينات في أجهزة الشرطة الحكومية المذكورة أعلاه هو آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٢٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وجه مجلس الوزراء تعديلات لقانون الوزارات وغيرها من هيئات الإدارة في البوسنة والهرسك، وقانون مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك، إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، وفي آذار/مارس، وجه تعديلات لقانون وكالة الدولة للتحقيق والحماية، وقانون شرطة الحدود لإخضاعها للإجراءات البرلمانية، وفقا لما تقتضيه قوانين إصلاح الشرطة. وكان الموعد النهائي القانوني لتنسيق التشريعات المذكورة أعلاه مع قوانين إصلاح الشرطة هو تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعا - ترسيخ سيادة القانون

٢٩ - تم إحراز المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو ترسيخ سيادة القانون، وهو خامس الأهداف الخمسة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. واعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية لجرائم الحرب في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وأقر مؤتمر وزاري عُقد في كانون الأول/ديسمبر بالإجماع خطط عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل.

٣٠ - وأحرز التقدم أخيرا في اعتماد استراتيجية للمحاكمة على جرائم الحرب عند اعتماد مجلس الوزراء استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية لجرائم الحرب في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وكان اعتماد الاستراتيجية أساسا لقياس هدف سيادة القانون للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ومع اعتماد الاستراتيجية، تم بلوغ هذا الأساس. وكان موعد اعتماد استراتيجية بشأن جرائم الحرب قد فات منذ زمن طويل، خاصة بالنظر إلى العدد الكبير من القضايا الداخلية، وكذلك الإغلاق الوشيك للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتحدد الاستراتيجية معايير لتوزيع القضايا بين السلطات القضائية للبوسنة والهرسك وللكيانات، وتعكس العمل المنجز بشأن تصنيف أحداث الجرائم، وتسلّم بالحاجة إلى موارد وتعديلات تشريعية، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي

في التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب، وهيب بالسلطات أن تعجّل بتحسين هذا التعاون. وفي الآونة الأخيرة، شاب التنفيذ بعض التأخير. غير أن مجلس الوزراء اعتمد التعديلات الضرورية لتشريعات الدولة، بعد أن اتخذ الإجراءات البرلمانية، وأُنشئ مجلس الإشراف من أجل الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية.

٣١ - وفي مؤتمر وزاري عُقد في كانون الأول/ديسمبر، أقرت خطط عمل لتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدل (٢٠٠٩-٢٠١٣) واعتمد إعلان مشترك. وأُنشئت الأفرقة العاملة المعنية بالتنفيذ في كانون الثاني/يناير. ويجري حاليا عقد مجموعة ثانية من الاجتماعات لكل الأفرقة العاملة التي يشارك فيها مكتب الممثل السامي بصفته مراقبا ومستشارا بغية تحضير المؤتمر الوزاري المقبل، حيث يجري تنقيح الاستراتيجية وربما استكمالها. وللأسف، يعيق تنفيذ الاستراتيجية المشاركة المحدودة جدا لوزارة العدل في جمهورية صربسكا والمساهمة الضعيفة من وزارة العدل في الاتحاد. وبينما تعمل وزارة العدل في البوسنة والهرسك على ضمان أن يجري إطلاع كل الجهات أولا بأول، فإن النتائج المحققة حتى الآن بالنظر إلى مستوى التعاون الحالي ما زالت متدنية. وينبغي للمؤتمر الوزاري المقبل، المقرر عقده في نهاية أيار/مايو في بانيا لوكا، أن يتناول هذه الشواغل.

٣٢ - ولم يكن كل شيء إيجابيا في مجال سيادة القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تميزت بهجمات شنتها السلطات السياسية لتقويض ما أُنجز من إصلاحات في قطاع العدل. وكان من أبرز الأمور في هذا الصدد إهمال سلطات جمهورية صربسكا لطلب من وكالة الدولة للتحقيق والحماية لتقديم وثائق بشأن مشاريع البناء الحكومية فيما يتعلق بإجراء سابق للتحقيق في جرائم مدعاة تشمل رئيس وزراء جمهورية صربسكا. وذهب الأمر برئيس وزراء جمهورية صربسكا إلى حد التلويح علنا باستخدام المقاومة المسلحة في حالة اتخاذ إجراءات قسرية للحصول على الوثائق المطلوبة. وفي شباط/فبراير، زادت الهجمات والتحديات عند تقديم تقرير الوكالة إلى مكتب المدعي العام الذي يزعم بأن هناك أنشطة إجرامية ذات صلة بالأحداث السابقة الذكر في جمهورية صربسكا. وحتى الآن، أثبتت عملية تأديبية داخلية أجرتها الوكالة في نيسان/أبريل أن موظفي الوكالة أجروا التحقيق وفقا للإجراءات ذات الصلة.

٣٣ - وكان من بواعث القلق أيضا قضية قدمها وفد من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يتحدى فيها القانون المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك، وكان الغرض الرئيسي منها هو إنهاء اختصاص محكمة البوسنة والهرسك في الأفعال الإجرامية التي تنص عليها القوانين الجنائية للكيانات عندما تهدد هذه الجرائم سيادة البوسنة والهرسك أو تكون لها آثار وخيمة تتجاوز الحدود الإقليمية لكيان واحد.

وقدم مكتب الممثل السامي موجزا لصديق المحكمة إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وأصدرت المحكمة في آذار/مارس حكما تؤكد فيه دستورية حكم القانون المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك الذي طُعن فيه. وبغض النظر عن الحكم، بقي عدد الهجمات السياسية على مؤسسات العدل الحكومية مرتفعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٤ - وعلى صعيد الاتحاد، طعن في سلطة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين قرار من رئيس الاتحاد بتعيين أحد القضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية في انتهاك لدستور الاتحاد وقانون الدولة. وتعود السلطة النهائية لتعيين القضاة في المحكمة الدستورية إلى مجلس الشعوب التابع لبرلمان الاتحاد، ويخضع اختيار الرئيس في تعيين المرشحين للقيود التي يفرضها دور المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في انتقاء المرشحين المناسبين واقتراحهم، وفقا لما يقتضيه دستور الاتحاد. ومن هنا، فإن أحكام الدستور تقيم توازنا بين طلب استقلال القضاة وأهليتهم المهنية من جهة وقدرة الرئيس على الاختيار بين المرشحين المقترحين من جهة أخرى. وعينت رئيسة الاتحاد شخصا استبعده المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين كمرشح وأصرت على قرارها حتى بعد أن نبهها المجلس ولجنة البرلمان إلى خرق الإجراءات الدستورية. وفي الوضع المتجمد الذي نشأ عن ذلك، أصدر الممثل السامي الرأي القانوني المتعلق بالأحكام الدستورية ذات الصلة، حسبما سنّها الممثل السامي أصلا في عام ٢٠٠٢. وحتى بعد إقرار اللجنة الدستورية لمجلس الشعوب في الاتحاد للرأي القانوني للممثل السامي، فإن الرئيسة أصرت على المرشح المنتمي لتيارها السياسي. وعقب فشل التصويت في مجلس الشعوب لصالح مرشح الرئيسة، قرر المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين إعادة الإعلان عن المقعد الشاغر وبدء الإجراء من جديد.

٣٥ - وظل مشروع بناء السجن الحكومي يشهد تأخيرات، مما عرّضه لخطر فقدان بعض التبرعات الثنائية. ولا تزال وزارة العدل في البوسنة والهرسك تشرف على المشروع، بما في ذلك الاستعراض التقني الجاري الذي يحتاج إليه مصرف التنمية لمجلس أوروبا قبل تأكيد موافقته النهائية على القرض.

خامسا - التعاون مع المحكمة الدولية

٣٦ - استنادا إلى ما ذكرته المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، استمرت سلطات البوسنة والهرسك في منح المحكمة إمكانية الوصول إلى محفوظات الحكومة وتزويدها بالوثائق المطلوبة. فضلا عن ذلك، استجابت السلطات أيضا بالشكل المناسب لطلبات المساعدة ويسّرت مثول الشهود أمام المحكمة.

٣٧ - غير أن مكتب المدعي العام أكد ضرورة قيام سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك باتخاذ التدابير اللازمة ضد الجهات الضالعة في مساعدة مَن تبقى من الفارين على الإفلات من العدالة أو في إعاقة التنفيذ الفعلي لولاية المحكمة بأي شكل آخر.

٣٨ - وفي سياق وثيق الارتباط بالتعاون مع المحكمة، يشكل اعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب نتيجة إيجابية. وكان اعتماد هذه الاستراتيجية نقطة مرجعية في الهدف المتمثل في بسط سيادة القانون للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. فاعتماد استراتيجية قوية بشأن جرائم الحرب أمر تأخر كثيرا، وخصوصا بالنظر إلى العدد الهائل من القضايا المحلية في البوسنة والهرسك وإلى إغلاق المحكمة الوشيك. وتحدد الاستراتيجية معايير توزيع القضايا بين البوسنة والهرسك والمستويات الأدنى، وتعكس العمل المؤدى على صعيد فهرسة الأحداث الإجرامية، وتدرك ضرورة توفير الموارد وإدخال التعديلات التشريعية، وتؤكد أهمية التعاون الإقليمي في التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب، وتطلب إلى السلطات تحسين هذا التعاون بصورة عاجلة.

٣٩ - وفي شهر آذار/مارس، استخدم الممثل السامي (السابق) سلطاته التنفيذية لفرض عدة تعديلات على قوانين البوسنة والهرسك وقوانين الاتحاد، الأمر الذي حال دون الإفراج المبكر عن مجرمي الحرب المحكوم عليهم. وكانت المحكمة قد طلبت منه اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، وأعربت عن امتنانها له على اتخاذه الإجراءات في حينها.

٤٠ - ولا يزال اعتقال المتهمَين الفارَّين المتبقيين، راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، يمثل الأولوية أمام المحكمة. وسيواصل مكتب الممثل السامي دعم أنشطة المحكمة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، والاتحاد الأوروبي، وشرطة جمهورية صربسكا، ووكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، وسائر الوكالات المشاركة في تحديد مكان وجودهما واعتقالهما، كما سيواصل المكتب التعاون معها.

٤١ - وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، أجريت عمليتان دوليتان مشتركتان مع البوسنة والهرسك سعت كلاهما لجمع المعلومات عن أعضاء في شبكة دعم ملاديتش. واستهدفت إحدى العمليتين أقرباء حميمين لملاديش حدد مكان وجودهم في بلدية سراييفو الشرقية التابعة لجمهورية صربسكا، واستهدفت الأخرى حارسا شخصيا سابقا له وشريكا عسكريا متقاعدا انتقل مؤخرا إلى بانيا لوكا وانضم إلى شركة أمن خاصة.

٤٢ - ويشكل بقاء مجرم الحرب المدان رادوفان ستانكوفيتش فارّا، على الأرجح في صربيا، إحراجا مستمرا للمنطقة. وقد أخفقت السلطات المختصة في جمهورية صربسكا في تحميل مسؤولية فراره لأي شخص كان، و لم تتخذ أيّ إجراء لتشجيع السلطات الصربية على إلقاء القبض عليه، رغم قيامه بإرسال تهديدات بالبريد من صربيا إلى مدعين عامين وقضاة في البوسنة والهرسك. وقد فر ستانكوفيتش من سجن فوكا بجمهورية صربسكا في أيار/مايو ٢٠٠٧. وكانت قضية ستانكوفيتش هي أول قضية تحيلها المحكمة إلى محكمة البوسنة والهرسك، التي أدانته لإدارة معسكر اغتصاب، بين جرائم أخرى.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٤٣ - تُنبئ الاتجاهات الاقتصادية في الفترة المشمولة بالتقرير بتحديات جسيمة في عام ٢٠٠٩. ففي حين بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٨[(٦)]، يُحتمل أن يؤدي أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في البوسنة والهرسك إلى انخفاض حاد في هذا المعدل عام ٢٠٠٩. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ معدل التضخم الإجمالي نسبة ٧,٥ في المائة[(٦)]، مدفوعا بارتفاع أسعار السلع الأساسية والمرافق العامة. وهذه النسبة أقل بقليل مما كانت عليه في الصيف حين بلغت البطالة أعلى معدل لها خلال السنوات العشر الماضية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ العجز التجاري ٩,٥٧٤ بليون ماركا قابلة للتحويل، وارتفعت الصادرات بنسبة ١٣,١ في المائة سنويا، فبلغ مجموعها بالتالي ٦,٧١١ بليون ماركا قابلة للتحويل، وزادت الواردات بنسبة ١٧,٢ في المائة فبلغت ١٦,٢٨٦ بليون ماركا قابلة للتحويل[(٧)]. ونتيجةً بشكل أساسي للزيادات على المرتبات في القطاع العام، ازداد متوسط صافي الأجور في البوسنة والهرسك فبلغ نحو ٨٠٠ ماركا قابلة للتحويل في نهاية عام ٢٠٠٨[(٧)]. وبلغ معدل البطالة المسجل ٤٠,٨ في المائة[(٧)] في نهاية عام ٢٠٠٨، وبدا آخذاً في التزايد. وأخذت العمالة الجديدة تشهد تراجعا منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك انخفاض ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا، التي انخفضت من ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٦ في المائة منه في عام ٢٠٠٨، وما زال هذه الاستثمارات تسجل اتجاها تنازليا[(٨)].

٤٤ - وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من التطورات والتحديات. فقد أنجز مجلس إدارة سلطة جباية الضرائب غير المباشرة بوضع

---

(٦) المصرف المركزي للبوسنة والهرسك.

(٧) وكالة الإحصاءات للبوسنة والهرسك.

(٨) المصرف المركزي للبوسنة والهرسك.

مهام من حافظته، مثل إعداد مشروع قانون الضرائب، واعتماد اللوائح اللازمة لإعادة تنظيم أمانة مجلس إدارة السلطة، وإقامة وحدة معنية بالاستهلاك النهائي. إلا أن تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة بين الكيانين لا يزال موضع نزاع. لذا، لم يتمكن مجلس الإدارة من الاتفاق على معاملات جديدة لتخصيص الإيرادات منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واستخدمت جمهورية صربسكا هذا الأمر كمبرر للتشكيك في إصلاح الضرائب غير المباشرة برمّته وفي مفهوم الحساب الواحد. كما قوّض النزاع حول تخصيص الإيرادات الجهود الرامية إلى إعادة تعيين المدير الحالي للسلطة الذي انتهت ولايته في ٨ كانون الأول/ديسمبر أو تعيين خلف له.

٤٥ - ويجتمع المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك بشكل منتظم نسبيا منذ افتتاحه في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولئن كان قرار المجلس الضريبي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بتحديد الحد الأعلى لميزانية كل من الدولة والكيانين ومقاطعة بريتشكو[٩] قد أسهم في الاعتماد المبكر نسبيا لميزانيات عام ٢٠٠٩ على جميع المستويات[١٠]، فإن هذا المجلس لم يُسهم إلا قليلا حتى الآن في تنسيق السياسات بين أعضائه. وبصرف النظر عن التحديات التي يواجهها البلد نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، فإن أعضاء المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك يخططون لاتخاذ التدابير ويتخذونها وينفذونها بشكل مستقل، كل منهم الآخر. وما يثير القلق بصفة خاصة أن الكيانين كليهما يستخدمان هذه الآلية للتوصل إلى اتفاقات تعود بالنفع عليهما فقط. وفي ٦ آذار/مارس، وافق المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك على البروتوكول المتعلق بالتخصيص المؤقت للأموال المتأتية من الخلافة، وتوقع أن تعود نسبة ٦٥ في المائة من مجموع الـ ١٨٠ مليون ماركا القابلة للتحويل من هذه الأموال إلى الاتحاد و ٣٥ في المائة منها إلى جمهورية صربسكا. وعلى الرغم من أن هذا التخصيص يعتبر ذا طبيعة مؤقتة ومن ثم خاضعا لتعديلات وإعادة توازن لاحقة بعد أن يُسنّ على مستوى الدولة قانون جديد لإدارة الأموال المتأتية من الخلافة، فإن من دواعي القلق أن مصالح الدولة ومقاطعة بريتشكو قد أُهملت تماما.

---

(٩) أتاح قرار المجلس الضريبي المتخذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة ميزانيات عام ٢٠٠٩ لكل من الدولة بنسبة ١٢ في المائة والكيان ومقاطعة بريتشكو بنسبة ٦ في المائة، بالمقارنة مع ميزانياتها لعام ٢٠٠٨.

(١٠) اعتمدت ميزانية الدولة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بمبلغ قدره ١,٤١ بليون ماركا قابلة للتحويل، أي بزيادة نسبتها ١٩في المائة عن الميزانية عام ٢٠٠٨، المعتمدة؛ واعتمدت ميزانية الاتحاد في ٣٠/٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ قدره ١,٦ بليون ماركا قابلة للتحويل، أي بانخفاض قدره ٢٣٣ مليون ماركا قابلة للتحويل أو ١٣ في المائة عن ميزانية عام ٢٠٠٨ التي أعيدت موازنتها؛ واعتمدت ميزانية جمهورية صربسكا في ٢٣/٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ قدره ١,٦٧ بليون ماركا قابلة للتحويل، أي بزيادة نسبتها ٦ في المائة عن ميزانية عام ٢٠٠٨ التي أعيدت موازنتها أو بزيادة نسبتها ١١ في المائة عن الميزانية ٢٠٠٨ المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

٤٦ - ويُحتمَل أن يتواصل اتخاذ قرارات كهذه إلى أن تعالج، على النحو السليم، الأزمة المالية في الاتحاد، التي تصحبها الآن وتعجّل بها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد أطلقت حكومة الاتحاد بعض المبادرات لتغطية عجز السنة الماضية البالغ ٢٦٠ مليون ماركا قابلة للتحويل ولتوفير تغطية مالية لجميع التزامات عام ٢٠٠٩، لكنها لم تكن قادرة حتى الآن على اتخاذ قرارات صعبة. وقد بدأت الأطراف اتخاذ مواقفها استعدادا للانتخابات العامة في عام ٢٠١٠، ولا يبدو أنها تتفهم العجالة التي يتسم بها الوضع بجميع أبعاده. وإذا لم يبادَر بسرعة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الصدد، يُخشى حصول انهيار مالي في نهاية الأمر مع ما يصحب ذلك من اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي. ويزيد من حدة هذه الأخطار انخفاض أداء الإيرادات نتيجةً للأزمة العالمية، واستمرار عدم الاتفاق على معاملات تخصيص الإيرادات، والتحديات المستمرة التي تطرحها جمهورية صربسكا على مؤسسات الدولة، وانتهاء الولايات وتأخير التعيينات.

٤٧ - وفي مجال الأعمال، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار معارضة جمهورية صربسكا أي إصلاح يتطلب نقل الاختصاص، بما في ذلك متطلبات الشراكة الأوروبية مثل اعتماد قانون للالتزامات على مستوى الدولة وإقامة نظام على مستوى الدولة للرقابة المصرفية.

٤٨ - واستمرت المشاكل أيضا في قطاع الطاقة في البوسنة والهرسك، وذلك بالنسبة لشركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك (Transco) في المقام الأول. وعلى الرغم من الاتفاق على مبادئ سياسة الطاقة بين رئيسي وزراء الكيانين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومن اتفاق جمعية المساهمين في شركة Transco في ٣ ديسمبر ٢٠٠٨، حيث وافق الأطراف على التدابير والأنشطة العاجلة التي يتطلبها اشتغال شركة Transco بشكل سلس، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تحسينات. فشركة Transco ما زالت لا تعمل بكامل طاقتها ووفقا للتشريعات السارية، بسبب استمرار جمهورية صربسكا في مقاطعة جلسات مجلس الإدارة واستمرار المدير العام في عرقلة قرارات المجلس السابقة. ويؤثر هذا أيضا في إعادة تعيين كبار المديرين التنفيذيين في شركة Transco، الذين انتهت ولاياتهم في ١ آذار/مارس، أو تعيين خلفاء لهم. وقد عارض رئيس وزراء جمهورية صربسكا ووزير الطاقة فيها كل المحاولات الرامية لتغيير هذا الوضع، كما رفضا عرض المجتمع الدولي تقديم المساعدة للتغلب على المشاكل وتحسين أداء الشركة. وسرعان ما ينعكس هذا الوضع سلبا على شركة توزيع الكهرباء الوحيدة في البوسنة والهرسك، وقد يؤدي إلى حلها. وسيكون ذلك بمثابة تراجع عن الإصلاح الذي كان واحدا من الشروط المسبقة للتفاوض بشأن توقيع

اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، المطلوب بموجب معاهدة أثينا لجماعة الطاقة والذي نُفِّذ بدعم مالي دولي كبير.

سابعا – إصلاح الإدارة العامة

٤٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطر الممثل السامي، في عدة مناسبات، إلى الإعراب عن شواغله بشأن التعديلات على قانون الدولة المتعلق بالخدمة المدنية نظراً لاحتمال أن تسفر هذه التعديلات عن تقويض الجهود المبذولة منذ وقت طويل من أجل إقامة نظام للخدمة المدنية مستقلٍ سياسياً وقائمٍ على الجدارة، وكذلك تقويض عمل وكالة الخدمة المدنية المنشأة على مستوى الدولة. وعلى الرغم من اعتمادها من جانب مجلس الوزراء، فقد أجرى النائب الرئيسي للممثل السامي/الممثل السامي بالنيابة تدخلاً آخر في شباط/فبراير حقق الأثر المنشود، فقامت اللجنة البرلمانية التي تناقش التعديلات بإجراء التغييرات اللازمة لصون المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها نظام الخدمة المدنية القائم. واعتُمدت التعديلات من جانب الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في نهاية نيسان/أبريل على نحوٍ مرضٍ.

ثامنا – إصلاح قطاع الدفاع

٥٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البوسنة والهرسك ببناء قدرات آليتها للتخطيط الدفاعي، رغم أن نسبة الأموال المرصودة لتغطية تكاليف الموظفين ضمن ميزانية الدفاع ظلت مرتفعة، على حساب التكاليف الرأسمالية. ولم يكن هناك أي دليل على حدوث توتر عرقي يعرقل الإصلاحات أو القدرة التنفيذية داخل القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك.

٥١ – وأجرت منظمة حلف شمال الأطلسي تقييمات لتحديد التقدم المحرز في إصلاح قطاع الدفاع في البوسنة والهرسك في إطار خطة عمل الشراكة الفردية وعملية التخطيط والاستعراض، وهما نشاطان في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام. وفيما يتعلق بخطة عمل الشراكة الفردية، عقدت المنظمة محادثات مع مسؤولين من وزارات البوسنة والهرسك في شباط/فبراير، كشفت عن إحراز درجة معقولة من التقدم بشأن العديد من القضايا. وانطبق ذلك بشكل خاص على المستوى التقني حيث جرى تمكين الوزارات والموظفين من المشاركة بشأن قضايا معينة. غير أنه بدا أن هناك بعض أوجه التأخير في تنفيذ بعض القضايا التي كانت إما حساسة وإما صبغتها بصبغة سياسية المؤسسات أو الكيانات في البوسنة والهرسك. وفي ١١ آذار/مارس، قام مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مع وزيري الخارجية والدفاع في البوسنة والهرسك، بمناقشة تقرير رسمي عن التقدم المحرز.

٥٢ - وفيما يتعلق بعملية التخطيط والاستعراض، عقدت منظمة حلف شمال الأطلسي مناقشات مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك خلال شهر شباط/فبراير. وأظهرت المناقشات إحراز بعض التقدم في إطار تنفيذ أهداف الشراكة في إطار عملية التخطيط والاستعراض. ومع ذلك، فإن الفشل في معالجة قضايا الممتلكات المنقولة وغير المنقولة (الهدف الثاني ضمن الأهداف الخمسة والشرطين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) وعدم توافر موارد مالية، ظلا يمثلان عقبات كبيرة تعترض سبيل التقدم. وفي ٢ آذار/مارس، ناقشت لجنة التوجيه السياسية - العسكرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إلى جانب فريق من البوسنة والهرسك، المسودة النهائية للتقييم الذي أجرته عملية التخطيط والاستعراض.

تاسعا - إصلاح قطاع الاستخبارات

٥٣ - في ظل التوترات السياسية المستمرة في البوسنة والهرسك، واصلت وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك بذل جهودها لتعزيز عملها وأدائها. وجرى تكثيف برامج التدريب في مجال التقنيات والأساليب التنفيذية بدعم من الشركاء الدوليين للوكالة. وبالمثل، أُحرز تقدم في العمل على التوحيد والتنظيم الداخليين لنظام الاعتراض القانوني.

٥٤ - وواصلت اللجنة البرلمانية في البوسنة والهرسك، التي تشرف على وكالة الاستخبارات والأمن، عملها في مجال تفتيش المراكز الإقليمية. وفي ١٠ شباط/فبراير، أصبحت التعديلات التي أدخلت على قانون وكالة الاستخبارات والأمن وعلى قانون حماية البيانات السرية سارية المفعول. وفيما يتعلق بقانون الوكالة، فإن التعديلات عززت الالتزامات في مجال التخطيط والإبلاغ بين الوكالة والهيئات التنفيذية والبرلمانية في الدولة. أما التعديلات التي أدخلت على قانون حماية البيانات السرية فقد وسعت نطاق حماية البيانات في البوسنة والهرسك من خلال وضع لوائح تنظيمية بشأن الأمن الصناعي، تتماشى أيضا مع معايير منظمة حلف شمال الأطلسي.

عاشرا - بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

٥٥ - عقب تمديد ولاية الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لمدة ١٢ شهرا إضافياً، واصل الاتحاد الأوروبي توفير وجود عسكري في البوسنة والهرسك بقوة يبلغ قوامها قرابة ٢ ٢٠٠ جندي. واتخذت بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك من سراييفو مقراً لها، وتضمنت كتيبةَ مقرٍ متعددةَ الجنسياتِ ووحدةً للشرطة المتكاملة إلى جانب أصول

أخرى. وواصلت البعثة الاحتفاظ بأفرقة اتصال ومراقبة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

٥٦ - وفي بيئة هشة وضعيفة سياسياً، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك الاضطلاع بدور هام في المساهمة في تهيئة بيئة سليمة وآمنة، وهو دور لم يتعرض للتهديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثبتت وكالات إنفاذ القانون المحلية قدرتها على التعامل مع جميع مسائل الاضطرابات العامة خلال هذه الفترة.

٥٧ - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك رصد تنفيذ مهام الشؤون العسكرية المشتركة التي عُهد بها إلى سلطات البوسنة والهرسك، كما واصلت إسداء المشورة بشأنها. وستبقى البعثة مطالبة بالاضطلاع بهذا الدور لبعض الوقت. وتعرقل تسليم المهمة الوحيدة التي لا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي تتولاها في إطار الشؤون العسكرية المشتركة، ألا وهي مراقبة تحركات المدنيين، أثناء عملية اعتمادها من جانب البرلمان عندما رُفضت التشريعات المتصلة بها مرة أخرى في نيسان/أبريل بسبب عدم تأييدها من المندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا.

٥٨ - واستمرت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك توفر، ضمن الوسائل والقدرات المتاحة، الدعم الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا سيما من خلال عملياتها ضد شبكات دعم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

حادي عشر - عودة اللاجئين والمشردين

٥٩ - اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية لتنفيذ المرفق ٧ في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وتركّز الوثيقة على عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، وذلك أساسا من خلال إعادة بناء المساكن. وتتناول أيضاً إدماج المشردين الذين لا يستطيعون العودة وكذلك مسألة التعويض عن الممتلكات التي لا يمكن إعادتها إلى أصحابها. وتناقش الاستراتيجية كذلك طائفة من المواضيع المتصلة باستدامة العودة، وتقترح تدابير لمعالجة العقبات في هذه المجالات. غير أن البرلمان لم يعتمد الاستراتيجية حتى الآن. ويصرّ الممثلون الصربيون على تعديل الاستراتيجية بحيث تركز أكثر على مساعدة من يرغبون في البقاء في أماكن إقامتهم الحالية. ومع ذلك، يود ممثلو البشناق أن يضمنوا أن التمويل الذي ترصده الدولة للمرفق ٧ سيخصص بشكل شبه حصري لدعم العودة. وينص مشروع الاستراتيجية على الحصول على جميع الحقوق المنصوص عليها في المرفق ٧، ويمكن تفصيلها أكثر عندما تُعتمد الوثيقة. وقد طلبنا إلى البرلمان مرارا أن يعتمد الاستراتيجية. ولا يؤدي التجمد الحالي في الموقف السياسي بشأن هذه المسألة إلا إلى تأخير لا داعي له في مساعدة أكثر من

١٠٠ ٠٠٠ مشرد في البوسنة والهرسك، لا يزال الآلاف منهم في مراكز جماعية، على إيجاد حل دائم.

ثاني عشر - موستار

٦٠ - لم ينتخب مجلس مدينة موستار حتى الآن رئيساً جديداً للبلدية، وفقا للشروط الواردة في النظام الأساسي لمدينة موستار، وذلك نتيجة للصراع الدائر على السلطة بين حزب العمل الديمقراطي الذي يسيطر عليه البشناق والاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك الذي يسيطر عليه الكروات، وكلاهما طامع في منصب رئيس البلدية، بالإضافة إلى حزب Narodna Stranka-Radom za Boljitak (حزب الشعب - العمل من أجل الرخاء) الذي يتسم بأهميته من الناحية العددية، والذي يقع في الوسط. ولم تجرِ مفاوضات سياسية جدية على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلها مكتب الممثل السامي لحث الأطراف على القيام بذلك. ونتيجة لذلك، فإن العديد من جولات الاقتراع لمنصب رئيس البلدية أسفر مرارا عن النتائج السلبية ذاتها.

٦١ - واستغلت الأحزاب الكرواتية، وخاصة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك، هذا الوضع لتهاجم نظام موستار الأساسي، الذي يشكك في التزامها إزاء عملية التوحيد.

٦٢ - ويعني عدم انتخاب رئيس بلدية خطر حدوث انهيار مالي في المدينة، نظراً لعدم وجود ميزانية سنوية، ولأن قرار توفير تمويل مؤقت للمدينة بَطُل مفعوله في ٣١ آذار/مارس. وتقع مسؤولية اقتراح مشروع ميزانية على عاتق رئيس البلدية، ولكن ليس هناك رئيس بلدية جديد ليقوم بذلك. وفي حين لا يزال رئيس البلدية السابق يحتل منصبه إلى أن يُنتخب رئيس جديد للبلدية، يمكنه أن يقترح ميزانية، فإن مجلس المدينة سيرفض أي اقتراح من هذا القبيل في ظل الظروف الراهنة.

٦٣ - وهذا المأزق لا يؤدي إلى تأخير تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في اعتماد النظام الأساسي لموستار من قبل مجلس المدينة فحسب، بل إنه يثير أيضاً تساؤلات إزاء مدى استدامة وحدة موستار في ظل عدم وجود مشاركة مستمرة من جانب المجتمع الدولي.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، تضررت حكومة كانتون الهرسك - نيريتفا، ومقرها في موستار، من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. واضطرت الحكومة، بسبب نقص الإيرادات، إلى اقتراح تخفيض رواتب جميع المستفيدين من الميزانية بنسبة ١٥ في المائة، ويشمل ذلك الشرطة والعاملين في المجال الطبي، والمعلمين، وموظفي الخدمة المدنية. وردا على ذلك، هددت النقابات بالإضراب العام، الأمر الذي قد يشلّ الحياة الطبيعية في الكانتون.

ثالث عشر – مقاطعة برتشكو

٦٥ - شهدت مقاطعة برتشكو خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطورين محمودين طال انتظارهما: أولا اعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، بأغلبية عظمى، تعديلا في دستور البوسنة والهرسك، يخول للمقاطعة اللجوء إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وثانيا تشكيل حكومة جامعة جديدة، تمثل جميع الأحزاب السياسية والشعوب المؤسِسة. ونتيجة لهذه التطورات الإيجابية، توشك مقاطعة برتشكو دخول مرحلة يمكن فيها إنهاء النظام الإشرافي.

٦٦ - وبعد اجتماع الزعماء في برود واجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت محادثات ومشاورات مكثفة للتوصل إلى اتفاق على تعديل دستوري يخول لمقاطعة برتشكو اللجوء إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك؛ وقد أدى المشرف، ومكتب الممثل السامي والولايات المتحدة، دورا أساسيا في جمع الأطراف معا. وفي ٢٥ شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارا تؤيد فيه التعديلات الدستورية، مما شكل خروجا واضحا عن قرارها في آذار/مارس ١٩٩٩ الذي رفضت بموجبه الحكم النهائي. واعتمد مجلس الوزراء التعديل في مطلع شباط/فبراير، وحذت حذوه الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس. وبدأ نفاذ التعديل في ٥ نيسان/أبريل.

٦٧ - وكان المشرف على مقاطعة برتشكو قد بيَّن قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ضرورة التزام جميع أعضاء الحكومة المنتخبين حديثا التزاما جليا باتفاق دايتون للسلام، واستمرارهم في الاعتراف بأحكام محكمة التحكيم وبمركز المقاطعة باعتبارها وحدة حكم ذاتي ديمقراطية ومتعددة الأعراق تحت سيادة الدولة، والتزامهم الصريح بمواصلة حماية مركز المقاطعة بعد انتهاء النظام الإشرافي. ويتضح من التشكيلة السياسية التي قامت بعد ظهور نتائج الانتخابات أن أيا من الأحزاب لم يقترب من تحقيق الأغلبية، وبالتالي برز خيار تشكيل "حكومة جامعة" تشمل جميع أحزاب الجمعية، باعتباره الخيار الواقعي الوحيد. ولم تنتخب الجمعية الرئيس (البوسني) للمجلس التشريعي، ونائبه (الكرواتي)، والعمدة الصربي إلا في ١١ شباط/فبراير. وأدى أعضاء الحكومة اليمين في ٢٦ آذار/مارس.

رابع عشر – البوسنة والهرسك والمنطقة

٦٨ - رغم المشاحنات العرضية والمبالغة في التطرق إلى التفاصيل التي ثارت حول مسائل الحدود، اتسمت العلاقات الإقليمية بالهدوء نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت التعليقات التي أدلى بها وزير الخارجية الصربي في نهاية نيسان/أبريل، والتي توحي بأن البوسنة والهرسك هي "محمية"، قد أثارت ردا شديد اللهجة من عضو في مجلس رئاسة

البوسنة والهرسك، هو هاريس سيلادجيتش. واعترض السياسيون المعتمدون لفكرة الاتحاد على أوامر القبض التي قيل إن محكمة في بلغراد قد أصدرتها في آذار/مارس بحق ١٣ (أو أكثر) من مسؤولي البوسنة والهرسك السابقين والحاليين ادعي أنهم شاركوا في هجمة على رتل للجيش الشعبي اليوغوسلافي كان ينسحب من سراييفو في أيار/مايو ١٩٩٢. ولم يكن أي من هذه الأوامر قد ظهر بالفعل وقت كتابة التقرير. وبالنظر إلى القاعدة السابقة في المحكمة التي تقضي بإجراء المحاكمات المتعلقة بقضايا جرائم الحرب في الجمهورية الخلف التي ارتكبت فيها الجريمة المفترضة، وإلى المحاكمة الجارية حاليا في بلغراد في قضية مماثلة تخص مسؤولا حكوميا سابقا في توزلا، فإن القضاة وأعضاء النيابة العامة في البوسنة والهرسك حساسون للغاية إزاء فقدان ما يعتبرونه من صلب اختصاصهم.

٦٩ - وطرأ تطور يمكن أن يعتبر هاما في المنازعة الطويلة الأمد، وإن كانت طفيفة، مع كرواتيا بشأن تشييد البلد لجسر يمتد من منطقة دالماسيان القارية إلى شبه جزيرة بيلييساك. فالبوسنة والهرسك ترى أن هذا الجسر قد يسد المنفذ إلى عرض البحر أمام مرفأ نيوم المعتزم إنشاؤه فيها، وسيوفر طريقا بديلا يُتجنب به المرور عبر الساحل القصير للبلد، وأنه يمكن أن يهدد مطلبها المتعلق بجزيرتين صغيرتين في الخليج المجاور. وكتب مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خطابا رسميا إلى الحكومة الكرواتية في منتصف نيسان/أبريل، يقترح فيه إجراء محادثات بشأن هذه المسألة، وفي حالة فشل هذه المحادثات، ستلتمس البوسنة والهرسك الإنصاف في المحاكم الدولية.

٧٠ - وصوت مجلس الشيوخ في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في أواخر نيسان/أبريل لاعتماد قانون سيعيد فرض تعريفات جمركية على المنتجات الزراعية الكرواتية والصربية، مما يشكل انتهاكا للالتزامات بموجب اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ومن جهة أخرى، تولد خلال هذه الفترة قدر من الحماس الإيجابي بسبب المحادثات التي أجريت مع الجبل الأسود بشأن مشروع مشترك لتشييد شبكة سكك حديدية تصل بين البلدين. ويشمل هذا المشروع تشييد خط للسكك الحديدية يبلغ طوله ١٥٠ كيلومترا من كابلينا إلى نيكسيك.

خامس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٧١ - واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وفقا "لأهدافها الاستراتيجية لعام ٢٠٠٩"، تركيز جهودها على دعم مكافحة الجريمة المنظمة، وساعدت في تنسيق الجوانب المتعلقة بالشرطة من جهود مكافحة الجرائم الكبرى والمنظمة. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، رصد

وتقييم تنفيذ التشريع الخاص بإصلاح الشرطة، المعتمد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. واضطلعت البعثة ومكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بأعمال فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنسيق التشريعات الخاصة بالشرطة على مستوى الكيان والكانتون ومقاطعة برتشكو، كما وضعوا مقترحات بشأن إصلاح التشريعات، على مستوى الدولة، التي تشمل الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية وشرطة الحدود.

سادس عشر – عدم منح شهادات الأهلية لضباط الشرطة

٧٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت جمهورية صربسكا الولاية القضائية الوحيدة في البوسنة والهرسك التي لم تنفذ بعد أحكام الرسالة المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن الأشخاص الذين لم تمنحهم قوة الشرطة الدولية شهادات الأهلية. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت جمعيات الأشخاص الذين لم تمنحهم قوة الشرطة الدولية شهادات الأهلية مظاهرة سلمية أمام مبنى مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في سراييفو.

سابع عشر – تطوير وسائط الإعلام

٧٣ – شهد الوضع في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا على صعيد حريات وسائط الإعلام. فمنذ كانون الثاني/يناير، سُجلت عبر خط المساعدة الهاتفي المجاني لوسائط الإعلام في نقابة صحفيي البوسنة والهرسك ١٦ حالة من الاعتداءات اللفظية والاعتداءات البدنية المباشرة، والتهديدات بالموت والانتهاكات الأخرى لحقوق الصحفيين. ويمثل ذلك زيادة نسبتها ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. واتضح أيضا خلال هذه الفترة تضاؤل القدر الضئيل من التعاون الذي كان قائما بين منظمات وسائط الإعلام المحلية المسؤولة عن حريات وسائط الإعلام. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، انسحبت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا والصحيفة اليومية لجمهورية صربسكا، ''غلاس سربسكي''، من رابطة صحفيي البوسنة والهرسك، وأعلنتا عن إنشاء رابطة منفصلة لصحفيي جمهورية صربسكا فقط.

٧٤ – وبعد انقضاء نحو ١٢ شهرا على اعتماد القانون الاتحادي الخاص بدائرة الإذاعة العامة (الذي شهد كثيرا من التأخير)، لم يعين البرلمان الاتحادي بعد مجلس إدارة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في الاتحاد. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم وجود توافق آراء سياسي، ومحاولة البرلمان بسط سيطرته على تعيين مجلس الإدارة المعني. ونظرا لعدم وجود مجلس إدارة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في الاتحاد، فإن تسجيل هيئة الإذاعة العامة للبوسنة والهرسك،

المسؤولة عن ترشيد وتحديث أنشطة جميع دوائر البث العام الثلاث في الشبكة، لا يزال معلقا.

٧٥ - وكان من المفترض أن يضع مجلس الوزراء قائمة قصيرة بأسماء المرشحين لعضوية المجلس الجديد لوكالة تنظيم الاتصالات وأن يقدم هذه القائمة إلى برلمان البوسنة والهرسك لكي يجري التعيينات اللازمة. ورغم أن ولاية المجلس الحالي قد انتهت في ٢٥ نيسان/أبريل، ورغم أنه تلقى قائمة المرشحين من الوكالة في الوقت المحدد، فإنه لم يدرج بعد هذه المسألة في جدول أعماله. فمجلس الوزراء، إضافة إلى فشله في تعيين مدير عام جديد لوكالة تنظيم الاتصالات، وهي مسألة لم تحسم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يقوض بصورة خطيرة استقلال الوكالة وأداءها العام وقدرتها على أداء مهامها.

ثامن عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٧٦ - واصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الاتحاد الأوروبي، أعماله الرامية إلى تيسير الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للوفاء بمتطلبات عضوية الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى العمل على تيسير تلبية فرادى المقتضيات المحددة في شراكة الاتحاد الأوروبي وفي اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي، بذل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي أيضا جهودا لتعزيز الدعم العام والقطاعي داخل البوسنة والهرسك من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، واضعا هذا الهدف في اعتباره، تنفيذ برنامجه الخاص بالدعوة في أعقاب انتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وشمل ذلك أوساط البرلمانيين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين وممثلي الشباب.

٧٧ - وجمع مشروع "برلمان لأوروبا"، الذي ينفذه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بين ممثلين للاتحاد الأوروبي وأعضاء برلمانيين من الجمعيات على صعيد الدولة والكيان ومقاطعة برتشكو، بهدف إطلاع أصحاب الشأن الرئيسيين في البوسنة والهرسك على مقتضيات الاتحاد الأوروبي ومعاييره، وتشجيعهم على العمل من أجل الوفاء بها. وقد ركزت كل من الدورات الخمس التي عُقدت حتى الآن على موضوع مختلف، من قبيل دور البرلمان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإصلاح الإدارة العامة، وحقوق الإنسان وحماية الأقليات، ومكافحة الفساد، والسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.

٧٨ - ويتعاون الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تعاونا وثيقا مع هيئات الإذاعة العامة في البوسنة والهرسك لتعزيز وتحسين تغطية المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في وسائط الإعلام. ومن خلال هذه المبادرة، زادت هيئات الإذاعة العامة عدد التقارير الإخبارية عن تأثير عملية

تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي والانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف على مواطني البوسنة والهرسك. وتُذاع هذه التقارير في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية التي تبث في ذروة ساعات الإرسال. وقد عززت مجموعة الصحفيين الرئيسية المشاركة في هذا المشروع معرفتها بالمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي وفهمها لها، مما أعد أفرادها لكي يصبحوا مراسلين للاتحاد الأوروبي مستقبلا.

٧٩ - ويصدر الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي نشرة إلكترونية أسبوعية توجز أنباء الاتحاد الأوروبي وعلاقات البوسنة والهرسك معه، وتوزع كل يوم سبت على وسائط الإعلام والهيئات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفرادى المشتركين. وتسد هذه النشرة الإخبارية ثغرة هامة في الوسط الإعلامي في البوسنة والهرسك. وقد تطور موقع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على الإنترنت (www.reci.ba) (”reci“ تعني ”قل كلمتك“) ليصبح أداة اتصال هامة. ومن خلال هذا الموقع الشبكي، انخرط الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي شخصيا في حوار مع المواطنين، وسجل ١٦٥ ردا على أسئلة طرحوها. وقد جعلت وسائط الإعلام من بعض الردود مواد إخبارية. وقد تلقى الموقع في سنته الأولى ٠٠٠ ٦٥ زيارة، وقدم المواطنون فيه أكثر من ٠٠٠ ٧ تعليق.

٨٠ - وواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تشجيع حوار عام أصيل بشأن الاتحاد الأوروبي عن طريق مساعدة المنظمات غير الحكومية على إذكاء الشعور بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي والتعريف بأنشطته، بما في ذلك رصد تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وأولويات الشراكة الأوروبية. كما رعى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي مؤتمرين إقليميين، بشأن المنظمات غير الحكومية وبشأن الشباب، وشارك في مؤتمر عن دور الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، دعم الممثل الخاص اتحادي الطلاب في موستار في تنظيم حوار مشترك لم يسبق له مثيل بشأن آفاق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، بمشاركة طلاب من الجامعتين في موستار.

تاسع عشر – مستقبل مكتب الممثل السامي

٨١ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ لاستعراض الوضع في البوسنة والهرسك. وسلم بالتقدم الذي أحرزته السلطات في هذا البلد لبلوغ الأهداف وتحقيق الشرطين المحددين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. غير أنه أوضح أيضا أن لديه شواغل هامة بشأن الوضع السياسي السائد في البلد،

بما في ذلك التحديات القائمة في وجه سيادته وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري فضلا عن مؤسساته الحكومية.

عشرون – الجدول الزمني لتقديم التقارير

٨٢ – وفقا لمقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الأول. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً.